

إفلاس بنك وادي السيليكون "Silicon Valley Bank" وتداعياته على الاقتصاديات العربية

د. محمد شيخي*

النقاط الرئيسية

- يُشكّل إفلاس بنك SVB أكبر فشل مصرفي منذ الأزمة المالية لعام 2008 ناجم عن تغيير السياسة النقدية الأمريكية وكذلك للاختلالات في تركيبة المحفظة المالية للبنك.
- تسبب الإفلاس في صدمة مالية أدت إلى سقوط بنك كريدي سويس لكن لم تتحول إلى أزمة مالية عالمية.
- على السلطات النقدية العربية تقدير آثار رفع أسعار الفائدة للحد من التضخم بشكل مستمر على نحو لا يشكل مخاطر نظامية على القطاع المالي.
- تُشكّل سياسة تنويع الاستثمار أفضل طريقة للحد من المخاطر وأداة قوية للحماية من تقلبات الأسواق.
- ضرورة تطوير قدرات البنوك في إدارة المخاطر واعتماد اختبارات الإجهاد Stress testing بشكل أوسع.
- توفير قنوات لتقديم السيولة للبنوك للحيلولة دون إفلاس البنوك بسبب سحب الودائع، أو بيع موجوداتها بخسارة كبيرة كما حدث مع بنك SVB.

التقاعد وغيرها، ما تطلب رفع القدرة التنافسية للمصارف في ظل الاتجاه المتزايد نحو التحرير المالي.

1. المقدمة

لقد أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي ووضع الإجراءات الرقابية الاحترازية الملائمة للسيطرة على الآثار السلبية لمخاطر المتنامية كالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف والعمل على إدارتها بالشكل الأمثل لتفادي الأزمات البنكية التي باتت تهدد المنظومة المصرفية العالمية على صعيد واسع.

تلعب البنوك دوراً هاماً في تعبئة المدخرات الوطنية وتمويل التنمية الاقتصادية من خلال ما تقدمه من تسهيلات وقروض متنوعة. من جهة أخرى، تُشكّل البنوك العمود الفقري في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، فهي تغذي حاجات الأسواق المالية التي جاءت كرد فعل طبيعي للتطورات التكنولوجية التي رفعت من كفاءة الترابط بين الأجهزة المصرفية التي تركز على سرعة وصول ومعالجة المعلومات في شتى أنحاء العالم ودخول المؤسسات المالية إلى مجال العمل المصرفي كمؤسسات الادخار وصناديق

إن الأزمة المالية العالمية التي شهدتها العالم سنة 2008 والتي بدأت بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، مستت العديد من القطاعات المصرفية

بشأن تحرير البنوك الذي وقعه دونالد ترامب هي إفلاس مصرف Silicon Valley Bank (SVB) بسبب إعفاء البنوك الصغيرة من اللوائح الصارمة وتخفيف القواعد التي يتعين على البنوك الكبرى اتباعها بما أن بنك SVB لم يعد مُصنفاً كمؤسسة مالية مُهمة ولم يكن خاضعاً للوائح الأكثر صرامة التي تنطبق على البنوك الكبرى.

على ضوء ما سبق، يتناول هذا الموجز قنوات انتقال أزمة إفلاس بنك SVB إلى المنطقة العربية حيث نتطرق إلى التداعيات (عبر الاقتصاد الأمريكي) على المنطقة العربية لا سيما التأثير على أسواق الأسهم ومقارنتها مع أزمة 2008.

2. أسباب انهيار بنك SVB

يعتبر بنك SVB السادس عشر من حيث حجم أصوله في الولايات المتحدة الأمريكية ومتخصصاً في تمويل الشركات الناشئة. ويمثل إفلاس البنك أكبر فشل مصرفي منذ الأزمة المالية لعام 2008 حيث هزت أخبار إفلاسه أسهم البنوك في الأسواق المالية العالمية. هناك أسباب كثيرة لحدوث الأزمة لكن جميعها تتمحور حول السبب الرئيسي وهو رفع سعر الفائدة وإن باقي الأسباب ناتجة عن السياسة النقدية الهادفة للتصدي للتضخم ونستعرضها كما يلي:

- تطبيق سياسة رفع معدلات الفائدة من طرف بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى مستويات قياسية منذ 2022 لمحاربة التضخم.
- تراجع نشاط الاستثمار الناجم عن ارتفاع المخاطر في الأسواق بسبب التباطؤ الاقتصادي.
- التأثير السلبي للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الذين يُمثلون عملاء بنك SVB وهم من فئة "العملاء ذوي المخاطرة العالية بسبب حاجاتهم المستمرة للسيولة وعدم استقبال ودائع آجلة وبالتالي يبتعد مستثمروهم أكثر فأكثر خوفاً

في العالم واختلفت آثار هذه الأزمة باختلاف الدول من حيث قوة ارتباطها بالاقتصاد الأمريكي والعالمي، مما دفع مجموعة العشرين إلى إعادة ضبط القطاع المصرفي من خلال تعديل التشريعات والمعايير المنظمة للعمل المصرفي حيث قامت لجنة بازل باتخاذ إجراءات عاجلة وسريعة تمثلت في إصدارها مقترحات جديدة وهي بازل 3 استكمالاً لمقررات بازل 2 بغية الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي وتفادي صدمات مالية في المستقبل. وتمثلت هذه الاقتراحات في رفع الحد الأدنى من مُتطلبات حقوق المساهمين في البنوك وإدخال مؤشر مُعدل الرافعة المالية كمقياس للمخاطر وتغطية مخاطر الجهات المقرضة وأيضاً الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء التذبذبات في أسعار السوق من خلال تدعيم مُتطلبات رأس المال بنحو أكبر. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما أصدرت قانوناً يعرف بقانون Dodd-Frank لتفادي إفلاس بنوك أخرى بعد إفلاس بنك Lehman Brothers، ولكن كان يتعارض في إحدى بنوده مع مقررات بازل 3 التي تنص على أنه يجب على البنوك الأمريكية الكبرى أن تفي بنسبة 5% على مستوى الشركات القابضة و6% على مستوى البنوك، كما يجب أن تحتفظ برسم فوق 6% لتقدير التقلب وتعتبر نسبة الرفع المالي المقدرة بين 5%-6% أبرز اختلاف في تطبيق المقررات مع بقية دول العالم.

في عام 2018، تراجع الرئيس دونالد ترامب عن أبرز بنود قانون Dodd-Frank وخاصة البند المتعلق بمنع البنوك التجارية من المضاربة بأموالها الخاصة من خلال الاستثمار وامتلاك حصص في شركات غير مدرجة في البورصات. كما ألزم البنوك بعدم إجبار زبائنهم من هم على طريق التقاعد استثمار رواتبهم في مشتقات مالية غير واضحة المعالم والعائد والتي تكلفهم غالباً كعمولة للبنوك عند الدخول في عملية الاستثمار وسمح للبنوك أن تقرض من جديد، كما كان الحال قبل حدوث أزمة الرهن العقاري. وكانت النتيجة المباشرة لقانون 2018

■ سارع البنك يوم الإفلاس لإيجاد تمويل بديل، بما في ذلك بيع الشركة وفي وقت لاحق من نفس اليوم، قررت المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع (FDIC) إغلاق البنك ووضعه تحت الحراسة القضائية الخاصة به وأضافت FDIC أنها ستسعى لبيع أصول البنك وأنه قد يتم دفع توزيعات الأرباح المستقبلية إلى المودعين غير المؤمن عليهم.

3. تداعيات أزمة إفلاس بنك SVB على

الاقتصاد العربي

إن ما حدث في الأسواق بسبب إفلاس بنك SVB قد عكس مسار السياسة النقدية حيث بدأت الخسائر المتوالية في أسواق الأسهم ومؤشرات البورصة وانخفاض أسعار العملات وزيادة الإقبال على شراء الذهب كونه الملاذ الآمن في حال عدم استقرار الأسواق. ومع الارتفاع السريع في أسعار الفائدة الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة الائتمان، يبدو أن هناك مخاوف بشأن سلامة القطاع المصرفي بأكمله حيث خسرت أكبر أربعة بنوك أمريكية 52 مليار دولار في سوق الأسهم في بداية الأزمة وفي أعقابها تعثرت البنوك الآسيوية ثم الأوروبية. ففي باريس خسر بنك Société Générale 4.49% وBNP Paribas 3.82% وCrédit Agricole 2.48% في أماكن أخرى من أوروبا، انخفض بنك Deutsche Bank الألماني بنسبة 7.35% وباركليز البريطاني 4.09% وبنك UBS السويسري 4.53% إلا أن البنوك الكبرى في وول ستريت انتعشت بعد يوم من الأزمة. من جهة أخرى، سجل بنك Crédit Suisse، ثاني أكبر بنك في سويسرا، انخفاضاً في قيمة سوق أسهمه ما يقرب من 30% حيث فقد 45% من قيمته، إضافةً إلى فرار الكثير من المستثمرين في ظل مخاوف من احتمالية انهياره وتأثيره على الأسواق ليسجل مستويات متدنية جديدة وتوقف التداول عليه لعدة مرات. لقد انطلقت أجهزة الإنذار بعد قرار رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي

من المخاطر لارتفاع تكاليف التمويل مما تسبب في مواجهة عملاء البنك أزمة في السيولة النقدية. أدى ارتفاع معدلات الفائدة إلى إغلاق العديد من الشركات الناشئة وجعل جمع الأموال أكثر تكلفة، مما دفع ببعض عملاء البنك في سحب الأموال لتلبية احتياجاتهم من السيولة فضلاً عن قيام البنك بإقراض نسبة كبيرة من السيولة المتوفرة مع علم البنك بإقبال العملاء المودعين على سحب الودائع الناتج عن طبيعة عملاء البنك ذوي الخطورة العالية.

■ بدء البنك في البحث عن طرق لتلبية عمليات السحب حيث قام ببيع محفظة السندات بالخسارة لتمويل عمليات سحب الودائع وقد كان ذلك قبل الانهيار بيومين حيث قام البنك ببيع محفظة سندات بقيمة 21 مليار دولار تتكون معظمها من سندات الخزنة الفيدرالية الأمريكية وقد حققت المحفظة متوسط عائد يساوي 1.79% أقل بكثير من عائد سندات الخزنة لأجل 10 سنوات والذي يبلغ حوالي 3.9% مما أجبر البنك على الاعتراف بخسارة 1.8 مليار دولار والتي كان بحاجة إلى تعويضها من خلال زيادة رأس المال.

■ إعلان البنك نيته بيع 2.25 مليار دولار من الأسهم العادية والأسهم القابلة للتحويل لتعويض فجوة التمويل حيث سبب ذلك خسائر متوالية للبنك، فتم إغلاق سوق الأسهم في يوم واحد بخسارة في أسهم البنك بنسبة 60% نتيجة الخوف الشديد لدى المستثمرين من أن عمليات سحب الودائع قد تدفعه إلى زيادة رأس المال.

■ بدء العملاء بسحب أموالهم من البنك بناءً على نصيحة شركات رأس المال الاستثماري وانهيار جهود زيادة رأس المال في وقت متأخر من أحيوم قبل الإفلاس.

السعودي، صاحب أكبر حصة أسهم في بنك Crédit Suisse عدم شراء المزيد من الأسهم في هذا البنك لأسباب تنظيمية وعدم ضخ المزيد من رأس المال إلا سيتجاوز 10% من المساهمة.

إن المنطقة العربية قد تتأثر بالأزمة المصرفية الحالية التي امتدت من أمريكا إلى أوروبا، لا سيما الدول التي تعاني انخفاض احتياطيات العملات الأجنبية ومن تحديات اقتصادية مركبة.

إن كثيراً من الصناديق السيادية العربية والخليجية التي توجد في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بحثاً عن الأرباح وتنويع الاقتصاد موجودة في أماكن فيها مخاطرة قد تكون لها تداعيات، فبعد الانهيار المفاجئ لبنكي SVB وCrédit Suisse، انخفضت أسعار الأسهم بكل الدول الخليجية، كما تأثرت بعض الدول العربية بالأزمة المصرفية في الولايات المتحدة، خاصة مصر والسودان وتونس ولبنان، حيث بدأت تعاني هذه الدول من ارتفاع أسعار الدولار والذهب وارتفاع الأسعار مقابل انخفاض قيمة عملاتها المحلية. أما دول الخليج فتمتع باحتياطيات مالية مهمة تستطيع أن تنقذ أي بنك يتعرض لأزمة.

إن تداعيات الأزمة التي أحدثها انهيار بنك SVB لن يكون له تأثير كبير كما حدث عام 2008 حيث إن المقارنة بين الأزميتين غير واقعية، فأزمة إفلاس البنك ليست كبيرة بالحجم الذي تعرض له الاقتصاد الأمريكي في 2008 حيث أثرت أزمة الرهن العقاري على أكثر من 500 مصرف وبلغت الخسارة العالمية حينها تريليونات الدولارات وأدت إلى ركود اقتصادي في الدول العربية استمرت تداعياته حتى عام 2015. غير أن إفلاس هذا البنك أثر على القطاع المصرفي في الأسواق العربية ولا سيما الخليجية منها وأدى إلى هبوط في أسعار الأسهم وامتداد تأثيرات هذا الانهيار.

لكن إذا اتسعت أزمة البنك وكبرت وأثرت على الدولار وأسعار الفائدة، سيمتد ذلك إلى المنطقة ولا سيما دول الخليج لارتباط العملات والبنوك فيها بالدولار ورفع أسعار الفائدة الأمريكية، أما الدول الأقل انفتاحاً من الناحية المالية فلن تتأثر إلا إذا تحولت الأزمة إلى أزمة اقتصادية تمس حركة التجارة والتدفقات المالية العالمية. بصفة عامة، قد تتأثر جميع الاقتصاديات العربية بالأزمة بدرجات متباينة بسبب تراجع الأسواق المالية وأسعار النفط، أي أن التأثير الأكبر يكون على الدول العربية المنتجة للنفط والغاز نتيجة ارتباط عملتها بالدولار الأمريكي. ويلاحظ اليوم أن حدة المخاوف بدأت تنحسر مع احتواء الأزمة من قبل الاحتياطي الفدرالي وعليه فلا يتوقع اتساع الأزمة كما حدث عام 2008.

4. الاستنتاجات والتوصيات

انقسم الخبراء وصناع القرار فيما إذا كانت أزمة إفلاس بنك SVB لها تأثير سلبي دائم أو مؤقت، مما فتح الباب حول نقاشات أوسع وأعمق حول فعالية السياسات الاحترازية المتبعة لاحتواء الأزمات البنكية. يُقدم هذا الموجز مجموعة من التوصيات تتمحور أساساً حول إعادة التفكير في السياسات المالية والنقدية المتبعة وتعديل السياسات الحكومية لتكون أكثر فعالية أمام الأزمات والمخاطر المالية التي تُواجهها البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وانعكاسها على الوضع الاقتصادي في الدول العربية. لقد تطرقنا في هذا الموجز إلى أزمة إفلاس بنك SVB وأهم العوامل التي أدت إلى إفلاسه وتداعياته على الاقتصاديات العربية وسوق الأسهم في العالم ومنطقة الخليج وبناء عليه، يوصى بما يلي:

والإقبال على السندات الحكومية والذي يتأثر بدوره بالتغيرات في توقعات أسعار الفائدة. من جهة أخرى، ينبغي على السلطات النقدية توفير قنوات لتقديم السيولة للبنوك للحيلولة دون إفلاس البنوك بسبب سحب الودائع، أو بيع موجوداتها بخسارة كبيرة كما حدث مع بنك SVB. بحيث يحصلون على قروض تُساعدهم على إيقاف بيع سندات الخزينة الذي يكبدهم خسائر كبيرة حتى لا يعانون من أزمة سيولة كما حدث مع بنك SVB.

■ أخيراً، وتجنباً لانعكاس الأزمة المصرفية على الدول العربية، نرى من الضروري مراجعة سياسات الاستثمار والتعامل مع المؤسسات البنكية الدولية على أسس التحوط الشديد القائم مثلاً على مراجعات التقييم الائتماني للوكالات الدولية بالإضافة إلى مراعاة الإجراءات الاحترازية المقررة في بازل 3، مع تفضيل التحول إلى الاستثمارات الحقيقية وتقليل الاستثمارات المالية.

- يجدر التذكير باتباع سياسة التنوع في الاستثمار، ففي أفضل طريقة للحد من المخاطر، سواءً أكان الأمر يتعلق بالاستثمارات أو حسابات الادخار أو التوفير كما أن التنوع يمثل أداة قوية للحماية من تقلبات الأسواق.
- في نفس السياق، وبالنظر إلى عدم كفاية الإجراءات الاحترازية المنصوص عليها في بازل 3، من الضروري للبنوك أن تحافظ على توازن وتنوع موجوداتها ومطلوباتها من قبيل تركزة فئة واحدة من المودعين من شركات التكنولوجيا الناشئة. على سبيل المثال. هذا بالإضافة إلى ضرورة تطوير قدرات البنوك في إدارة المخاطر واعتماد اختبارات الإجهاد Stress testing بشكل أوسع.
- ينبغي على السلطات النقدية أولاً تقدير آثار السياسة النقدية المتبعة برفع أسعار الفائدة للحد من التضخم بشكل مستمر على نحو لا يُشكّل مخاطر نظامية على القطاع المالي باعتبار وجود علاقة عكسية بين رفع سعر الفائدة

5. المراجع

• المراجع العربية

عبد الرحيم الناصري ورامي يوسف عبيد. "منظومة حل الأزمات المصرفية ونظام ضمان الودائع: الأدوار والأهداف". صندوق النقد العربي، 2020.

حسن رفاعي. "إلى أي مدى يُشكّل انهيار بنك سيليكون فالي خطراً على النظام المصرفي الأمريكي والعالمي؟".

Euronews، 13 مارس 2023. <https://arabic.euronews.com/2023/03/13/does-svb-collapse-threaten-international-and-american-bank-business-reax-from-eu>

• المراجع الأجنبية

Esther, M. and Jess, L. (2023). "Silicon Valley Bank collapse is causing a financial crisis for California's wine industry". San Fransisco Chronicle, March, 10, 2023. <https://web.archive.org/web/20230310221006/https://www.sfchronicle.com/food/wine/article/silicon-valley-bank-wine-california-17831927.php>

Flitter, E. and Copeland, R. (2023). "Silicon Valley Bank Fails After Run on Deposits". New York times, March, 11, 2023. <https://web.archive.org/web/20230311061504/https://www.nytimes.com/2023/03/10/business/silicon-valley-bank-stock.html>

Gilson, D. (2023). " Many US banks face the same risks that brought down Silicon Valley Bank". Institute for Economic Policy Research, March, 21. <https://siepr.stanford.edu/news/many-us-banks-face-same-risks-brought-down-silicon-valley-bank>

Gompers, P. (2023). " Silicon Valley Bank's Focus on Startups Was a Double-Edged Sword". Financial Crisis, March, 17. <https://hbr.org/2023/03/silicon-valley-banks-focus-on-startups-was-a-double-edged-sword>

Houghn, S., Rohan, G. and Jonathan, V. (2023). "Here's how the second-biggest bank collapse in U.S. history happened in just 48 hours". CNBC, March 10, 2023. <https://web.archive.org/web/20230310222305/https://www.cnbc.com/2023/03/10/silicon-valley-bank-collapse-how-it-happened.html>

Katie, R. and Gillian, T. (2023). " Peter Thiel's Founders Fund Advises Companies to Withdraw Money From SVB". Bloomberg News, March, 11, 2023. <https://web.archive.org/web/20230309223412/https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-03-09/founders-fund-advises-companies-to-withdraw-money-from-svb>

Merrefield, C. (2023). " Silicon Valley Bank and deregulation: A research-based explainer". The Journalist's Resource, March, 22. <https://journalistsresource.org/>

Rojas-Suare, L. (2023). "The Fall of Silicon Valley Bank: A Warning for Emerging Markets". Center for Global Development, March, 2023. <https://www.cgdev.org/sites/default/files/fall-silicon-valley-bank-warning-emerging-markets.pdf>

Singh Arora, J. (2023). " Lessons to learn from Silicon Valley Bank's Collapse for investors". The Economic Time Markets, March, 21. <https://economictimes.indiatimes.com/markets/stocks/news/lessons-to-learn-from-silicon-valley-banks-collapse-for-investors/articleshow/98869221.cms>

قائمة إصدارات "موجز السياسات"

| رقم العدد | المؤلف | العنوان |
|-----------|-------------------|---|
| الأول | د. بلقاسم العباس | تحديات التنمية العربية وضرورة إعادة ترتيب أجندة السياسات التنموية |
| الثاني | د. نواف أبو شمالة | إشكالية المديونية وسبل مواجهتها في الدول العربية |
| الثالث | د. فيصل المناور | المخاطر الاجتماعية في الدول العربية وسبل مواجهتها |
| الرابع | د. وليد عبد مولاة | التنوع الاقتصادي في الدول العربية والحاجة الى سياسات صناعية حديثة: المبررات والتطبيق |
| الخامس | د. معز العبيدي | ارتفاع معدلات التضخم في الدول العربية: تنوع الأسباب وعمق المخاطر ومدى فعالية السياسات |
| السادس | د. محمد شيخي | إفلاس بنك وادي السيليكون "Silicon Valley Bank" وتداعياته على الاقتصاديات العربية |

The Arab Planning Institute is a regional independent non-profit organization, headquartered in Kuwait. The Institute was founded in 1980 and aims to support economic and social development in Arab countries through building national capacities, conducting research, providing advisory services, institutional support, holding developmental meetings, and publishing.

المعهد العربي للتخطيط مؤسسة عربية إقليمية مُستقلة غير ربحية، مقرها دولة الكويت، تأسست عام 1980، وتهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية من خلال بناء القدرات الوطنية وإعداد البحوث وتقديم الخدمات الاستشارية والدعم المؤسسي وعقد اللقاءات التنموية والنشر.



تليفون: 24844061 - 24843130 - 24848754

فاكس: 24842935

صندوق بريد، 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

بريد الكتروني، api@api.org.kw

www.arab-api.org



/APIKW



@Arab_API



@Arab_API



Arab Planning Institue



Arab Planning Institue